

اغتيال فرحات حشاد والجرائم الاستعمارية بالبلاد التونسية

محمد الأزهر الغربي.
كلية الآداب بمنوبة.

يحتّم علينا اغتيال الشهيد فرحات حشاد وكذلك الأحداث الخطيرة التي تجري اليوم في فلسطين والعراق الحديث عن الجرائم الاستعمارية. كما أن اختيارنا للتطرق لهذا الموضوع -أي الجرائم الاستعمارية- مرتبط بتصورنا للتاريخ الذي يجب أن يستمد مواضيعه وإشكالياته من الحاضر وإلا أصبح محنطا وماضويا ويحق حينئذ أن يقبر في متاحف الذاكرة الجماعية.

وبالإضافة إلى هذا التصور الذي يعتبر التاريخ حيا أولا يكون ، فإن هذه المداخلة تندرج ضمن النقاش الذي يدور اليوم في أمريكا وفي فرنسا حول طبيعة الاستعمار الفرنسي وجرائمه في الجزائر والذي تشارك فيه الصحافة والنخبة السياسية والثقافية بما في ذلك المؤرخون. وبالتالي سوف لن نركز على الأحداث بقدر ما سنحاول التفكير في قضية تاريخية انطلقا من اغتيال فرحات حشاد ومن ممارسات الاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية. وستسعى هذه المساهمة التي ستتخذ حتما بعدا هيستريوغرافيا (Historiographique) إلى أن تجيب على السؤال الآتي:

هل أن جرائم الاستعمار الفرنسي اقتصرّت على الجزائر فحسب ولم تمتد إلى تونس؟ هل أن الاستعمار أسد مفترس في الجزائر وحمل وديع في تونس؟ لماذا كاد البعض أن يبرئ فرنسا من كل ذنب في تونس؟

1) اغتيال حشاد حلقة من سلسلة من الجرائم الاستعمارية:

الظروف التي تم فيها اغتيال حشاد صبيحة 5 ديسمبر 1952 والتي أصبحت معلومة من الخاص العام وملابسات الجريمة من عدم إسعاف الضحية وتخلي المقيم العام عن السفر وكذلك بعض الشهادات والوثائق الخاصة¹ تؤكد أن الإقامة العامة كانت على علم مسبق

¹- تحصل نور الدين حشاد ورجاء فرحات على عديد الوثائق التي مكنت من معرفة عديد الأحداث ومن تصوير فيلم حلول اغتيال الشهيد فرحات حشاد.

بالاغتيال وهو أقل ما يمكن أن نقوله في هذا المستوى إذ أردنا أن لا نذهب إلى أبعد من ذلك.

وبصرف عن النظر عن أحداث الجريمة ومن تورط فيها من موظفي الدولة الفرنسية، ومن رحل إلى باريس بعد إقترافها ومن بقي في تونس ليكمل الدور الذي عهد إليه، فإن عدم تمكين المؤرخين التونسيين وغيرهم من ملف حشاد المودع بأرشفيف الخارجية الفرنسية رغم انقضاء أجل الخمسين سنة هو أمر غريب ومريب ويدل على أن أيدي السلطات الفرنسية لم تكن نظيفة في هذه العملية ويضاف إلى كل ذلك الصمت الرسمي للدولة الفرنسية حول اغتيال زعيم وطني وهو صمت لا يمكن أن يكون إلا مريباً، ونحن نطالب كتونسيين وكمؤرخين أن تعترف فرنسا اليوم بهذه الجريمة وأن تعتذر للشعب التونسي الذي ناضل حشاد من أجل استقلاله وكرامته² وكان شعاره: "أحبك يا شعب".

ولئن أصبح اغتيال حشاد في الذاكرة التونسية رمزا للظلم والعدوان الذي لا يمكن أن تتساه الأجيال، فلعله من المجدي أن نذكر اليوم ببعض الجرائم الاستعمارية المقترفة في البلاد التونسية دون أن نحصيها كلها أو أن ندقق فيها الكلام لأن السياق لا يسمح بذلك وسنكتفي بتصنيفها والإشارة إليها فقط.

أ) العمليات العسكرية ضد الأهالي:

- الحملة العسكرية على تونس: إن كان غزو بلد من طرف قوة أجنبية ظلما في حد ذاته فإن ما صاحب هذا الغزو من قصف انطلاقا من البحر لمدن بها سكان عزل (صفاقس- طبرقة) وتهجير للقبائل وقمع وقتل لكل مدافع عن أرضه، كل ذلك ليس إلا ضربا من ضروب الجرائم التي لم تدون كتب التاريخ العديد منها.
- إطلاق النار على المدنيين خلال المظاهرات أو بعض الأحداث الحاسمة: دأبت السلطات الفرنسية في عديد المناسبات على الرد بوحشية على التونسيين الذين كانوا يطالبون ببعض الحقوق أو يحتجون على السياسة الاستعمارية. ولعل ما يزيد هذا السلوك بشاعة ويجعله جريمة هو عدم تكافؤ موازين القوى بين الطرفين. ويمكن أن نقتصر في هذا الصدد على مثالين رغم أن الأمثلة عديدة هما أحداث 9 أبريل 1938 و معركة بنزرت.

² - KRAIEM (M.), "1952: L'année ultime de la vie de Hached: son action de résistance et son assassinat" in *Processus et enjeux de la décolonisation en Tunisie (1952-1964)*, I.S.H.M.N., Tunis, 1999, pp. 172-186.

- فلئن كان عدد القتلى محدودا نسبيا خلال مظاهرة 9 أفريل 1938 (22 قتيلا وحوالي 150 جريحا) فإن مطالبة تونس المستقلة بالجلء عن بنزرت اجبرها على حشد جموع أشبه ما يكون بالدروع البشرية حول قاعدة سيدي أحمد غير أن فرنسا لم تتوان عن إطلاق النار على هؤلاء مستعملة في ذلك الطائرات والدبابات مما أودى بهلاك المئات وحسب بعض الشهادات الآلاف من الضحايا العزل³.

- سياسة العقاب الجماعي التي انجر عنها التكتيل بمجموعات سكانية بطرق متعددة من ذلك إلقاء القنابل على قرية سيدي يوسف الحدودية في 8 فيفري 1958 - أي بعد الإستقلال- وذلك بسبب دعم التونسيين للثوار الجزائريين و تمشيط الوطن القبلي الذي استمر من 28 جانفي إلى 2 فيفري 1952 وقد مورست على الأهالي شتى أنواع الوحشية قصد تلقينهم درسا لا ينسونه" وهو ما أثار احتجاج الرأي العام الفرنسي والعالمي⁴.

(ب) الإبعاد:

وإلى جانب العمليات العسكرية التي استهدفت أصنافا عديدة من الأهالي يمكن أن نذكر ضربا آخر من ضروب الجرائم الاستعمارية المتمثل في الإبعاد والنفى. وقد اعتبرت بعض الطوائف أو الفئات اليوم الإبعاد جريمة ضد الإنسانية يحاكم عليها القانون الدولي، ولا ريب في أن ذلك جريمة ولكن الإشكال يكمن في أن الإبعاد الذي قام به الاستعمار مسكوت عنه اليوم وذلك بالرغم من أن وسائله كانت متعددة ومقننة ويمكن أن تقتصر في هذا الصدد على مثالين:

- إبعاد الوطنيين إلى مناطق نائية كأقصى الجنوب التونسي أو خارج الوطن وإقامتهم في ظروفهم لا إنسانية صورتها بعض الدراسات الجادة⁵.

- تنحية المنصف باي عن العرش بسبب مواقفه الوطنية ونفيه وإبعاده عن وطنه وموته بالمنفى في مدينة بو Pau الفرنسية⁶ كل ذلك يعتبر من أفضع ما ارتكبه فرنسا في

³- BEN ABDEJELI (R.), *L'évacuation de la base militaire de Bizerte 1956-1963: un problème de décolonisation*, Mémoire de D.E.A., Faculté des sciences Humaines et Sociales, Tunis, 2003.

⁴- JULIEN (Ch.A.), *L'Afrique du Nord en marche. Algérie- Tunisie-Maroc 1880-1952*, Omnibus, Paris 2002, pp. 195-198.

⁵- الحناشي (عبد اللطيف)، *المراقبة والمعاقبة بالبلاد التونسية، الإبعاد السياسي أنموذجا (1881-1955)*، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس، 2003.

تونس ولكن الذاكرة الفرنسية نسيت هذه الأحداث ولم تبقى إلا الصورة الناصعة أو الإيجابية للاستعمار وللدور الحضاري لهذا البلد الذي اقتصرت أصنافا أخرى من الجرائم مثل الاغتيالات.

ج- الاغتيالات:

لم يكن فرحات حشاد هو الضحية الوحيدة لهذا النوع من الجرائم وإنما شملت القائمة وطنيين آخرين مثل الأخوين أولاد حفوز وعبد الرحمان مامي والهادي شاكر وغيرهم كثير. ولئن حاولت السلطات الفرنسية تزييف الحقائق لإخفاء هذه الجرائم فإن بعض الصحفيين الأجانب نقلوها إلى الرأي العام العالمي مثلما كان الأمر بالنسبة إلى تمشيط الوطن القبلي، وقد رفعت أيضا تقارير إلى الأمم المتحدة في شأن عديد الجرائم الاستعمارية التي حصلت أثناء سنة 1954 في وقت كانت خلاله السلطات الفرنسية تتحدث عن توخي سياسة المفاوضات والإصلاحات بالبلاد التونسية⁷.

-6 MESTIRI (S.), *Moncef Bey*, Arcs Editions, 1988.

-7

Archives du Quai d'Orsay, série correspondance volume n°374, document communiqué à la délégation française à l'ONU., New York n° 867/869.

On peut lire dans ce document ce qui suit :

« ... Loin de détendre l'atmosphère, les prétendues réformes du 4 mars ont déclenché toute une vague de protestations et de manifestations. Les autorités françaises n'ont mis aucun frein à leur action répressive, les mesures dites de sécurité ont été étendues à tout le territoire et ont pris les proportions d'une véritable campagne militaire... S'adressant aux troupes... du Moulin, commandant des troupes récemment arrivées a déclaré : « j'espère que chacun d'entre vous me rappetera la tête d'un rebelle ». Malgré les différents appels adressés au gouvernement français, la police et la gendarmerie ont usé des méthodes inhumaines à l'égard des prisonniers politiques... les tribunaux militaires français ont prononcé des peines abusives, enfin et surtout le nombre des accusés sommairement exécutés n'a cessé d'augmenter. Parmi ceux qui ont été torturés on peut citer, Mohamed jilani Ben Rabeh qui est décédé le 5 mai 1954. Depuis la 8^{ème} session de l'Assemblée Générale il n'y a pas eu moins de 33 condamnations à mort, plus de 200 Tunisiens en été frappés pour des motifs politiques de peines d'emprisonnement diverses ... 10 Tunisiens ont été exécutés ... Les actes de terrorisme commis contre les dirigeants nationalistes tunisiens restent impunis... Dans leur répression contre les patriotes qui cherchent un refuge en dehors des agglomération, les Français font appel à des unités blindées équipées de mortiers qui ont depuis mars 1954 causé la mort de plusieurs personnes au cours de 16 opérations étalées sur un peu plus d'un mois en juin- juillet 1954, plus de 2 Tunisiens par jour en moyenne ont été tués, ces chiffres ne donnent pour autant qu'une idée partielle des atrocités dont la Tunisie est le théâtre - Pendant la seule période des élections, les tribunaux militaires ont prononcé contre les Tunisiens 60 condamnations à mort, ou des peines de travaux forcés, par la suite quelques 2000 attendent de comparaître devant les tribunaux et d'être jugés, les informations reçues indiquent que les souffrances des Tunisiens sont immenses et qu'ils vivent dans une atmosphère d'insécurité".

لا أحد ينكر أن للاستعمار تأثيرات إيجابية في بعض المجالات كتجهيز البلاد بالبنية الأساسية والجانب الصحفي والتعليمي، ولكنها تبقى كلها بدون معنى إذا قدمت في إطار نظام استعماري يقترب أبشع الجرائم. ويتجلى بذلك أن الاستعمار مهما تعدد طرقه وأشكاله يبقى في كنهه واحداً. ولا يمكن أن يكون الاستعمار في حد ذاته إلا جريمة في حق البلاد المغتصبة والشعب المستعمر.

وإذا كانت هذه حقيقة الاستعمار في كل بلاد الدنيا فإنه لا يستبعد أن تكون جرائمه عديدة ومتنوعة في تونس، ولئن كانت كثافتها وحدتها أقل مما ارتكب في بلد مثل الجزائر، فهي أمر ثابت في البلاد التونسية وهي حقيقة تاريخية لا لبس عليها. لماذا إذن التغافل عن هذه الحقيقة؟ هل هو النسيان أم هل أن هناك عوامل أخرى دفعت لتجاهل الجرائم الاستعمارية المقترفة في تونس؟

II - أسباب تجاهل الجرائم الاستعمارية في تونس :

1) الأيديولوجية الاستعمارية

عدة عوامل دفعت نحو النظر بعين الرضا إلى نوعية الاستعمار الذي تركز بالبلاد التونسية من ذلك الأسلوب الذي استعملته الأيديولوجية الاستعمارية والذي يعتمد مقارنة تونس بالجزائر في كل صغيرة وكبيرة وتكون النتيجة الحتمية القبول والتسليم بما حصل في تونس على أساس أنه أقل ضرراً مما وقع في الجزائر. ولئن صور الاستعمار على أنه "حتمية" بالنسبة إلى شعوب ومجتمعات ودول ساءت أوضاعها⁸ فإنه حسب هذا التصور أقل ضرراً في البلاد التونسية والدليل على ذلك المؤسسات التي أحدثت والدور الذي قام به الاستعمار في الإيالة التونسية التونسية:

- نظام الحماية: دار نقاش كبير في الأوساط السياسية الفرنسية غداة الحملة العسكرية على تونس حول مصير هذه البلاد بين دعاة التخلي ودعاة اللاحاق⁹. وقدم نظام الحماية على

⁸ - يحاول كتاب جان قنياج (Les origines du Protectorat français en Tunisie, P.U.F., Paris, 1959) "جذور الحماية الفرنسية بتونس" والذي كتب في فترة تصفية الاستعمار أن ينظر إلى مثل هذه الفكرة باعتبار أن الاستعمار ليس مسقطاً أو مفروضاً وإنما له "جذور" في صلب المجتمع المحلي والدولة التونسية هي التي تفسر وتبرر وجوده.

⁹ - MAHJOUBI (A.), L'établissement du protectorat français en Tunisie, Publications de l'université de Tunis, 1978.

أنه لا يمثل استعماراً مباشراً وتوطينا وصور على أنه الحل الأجدى للوجود الفرنسي الذي حظي بنوع من "الشرعية الدولية" اكتسبها من مؤتمر برلين ومن صمت الدولة العثمانية. ولا تقتصر نجاعة نظام الحماية وجذواه على الفوائد التي قد يجنيها الفرنسيون فحسب، وإنما يعتبر هذا الشكل في الحكم والإدارة الطريفة الأكثر تلاؤماً مع طبيعة البلاد التونسية وخصائص المجتمع المحلي الذي له مؤسسات عريقة.

- المحافظة على المؤسسات السياسية والإدارية المحلية كالباي والقياد والمشائخ وكذلك على الحدود والشخصية التونسية (الجنسية، العلم، التعليم...) كل ذلك يحسب للاستعمار الذي ما انفك يحدث الإصلاحات تلو الأخرى "لإعداد التونسيين" لتسيير شؤونهم بأنفسهم. وقدمت الايديولوجية أو الدعاية الاستعمارية هذا السلوك على أنه ليس من قبيل الاضطراب وإنما هو من قبيل الاختيار إذ انه -حسب هذا التصور- يتماشى و"المهمة التحضيرية" التي قدمت من أجلها فرنسا إلى البلاد التونسية.

- **المهمة التحضيرية:** صورت الايديولوجية الاستعمارية البلاد التونسية على أنها "الأرض الموعودة" إذ أنها تحتوي على ثروات لا يعرف أهلها قيمتها ولا يحسنون استغلالها وليست لهم الدراية ولا التقنيات التي تمكنهم من ذلك. ولا تعدو مهمة فرنسا أن تكون في هذه الوضعية سوى تنقيف السكان وتهيئتهم إلى إدراك مزايا الحضارة الجديدة وتجهيز البلاد بالبنية التي تستحق لحسن استغلال ثرواتها. وإذا نظر المرء إلى "إنجازات" الاستعمار فهي -حسب نفس الرأي- أكثر من أن تحصى: التعليم العصري، التجهيزات الصحية، تحسن الوضع الصحي، شبكة السكك الحديدية والمواني والطرق وغيرها من الايجابيات التي تحسب للاستعمار والتي إن قارناها بالسلبات (كالجرائم الاستعمارية) فهي تبقى الكفة راجحة ولا يقتصر "نبل" الاستعمار الفرنسي في تونس على الفترة الإستعمارية فحسب وإنما شمل أيضاً مرحلة ترتيب الاستقلال.

- الإستقلال:

روج الفرنسيون إلى فكرة مفادها أن استقلال تونس كان نتيجة تفاوض وتفاهم بين الطرفين ولم يكن نتيجة أي حرب تحرير أو تضحيات جسيمة وإنما يعود بالأساس إلى انسحاب إرادي أو شبه إرادي من قبل فرنسا لتحافظ على الجوهرة الجزائرية.

وبهذه الطريقة يقدم الفرنسيون، سواء بالأمس أو اليوم، استعمار البلاد التونسية على أنه استعمار لين ومرن وإنساني، وهي الخاصية التي لازمته من 1881 إلى 1956 على عكس ما حصل في الجزائر.

ولا يعدو هذا الكلام أن يكون مجرد خطاب قدمته الإيديولوجية الاستعمارية واقتنع به العديد بما في ذلك بعض المؤرخين الذين تفاعلوا مع محتوى عديد الوثائق على أنه حقيقة تاريخية دون التمييز بين ما هو خطاب وما هو واقع - ونحن لا نريد من خلال هذا البحث أن نحاكم أو نقيم الاستعمار، ولكن نريد فقط أن نلفت النظر إلى المسكوت عنه أو الوجه الآخر لهذا النظام وإلى الثمن الذي دفعه التونسيون كغيرهم من الشعوب المستعمرة، وليست الحقيقة التاريخية في النهاية إلا تأليفا أو نظرة شاملة تجمع بين هذا وذلك، أي بين إيجابيات الاستعمار وسلبياته بما في ذلك الجرائم التي اقترفها في هذا البلاد والتي دخلت طي النسيان لأن الذاكرة الفرنسية وكذلك الذاكرة التونسية لم تحفظ اليوم سوى الوجه اللين والناصح للاستعمار في هذه البلاد وتصبح القضية حينئذ أشد تعقيدا إذا جمعت بين الذاكرة والتاريخ¹⁰ ولا يمكن أن نلقي على عاتق فرنسا أو الإيديولوجية الاستعمارية دون سواها مسؤولية تعميم الجرائم الاستعمارية، بل إن صنفا من التونسيين نظّر لهذا الأمر بتوجيه كتابة تاريخ الحركة الوطنية في الاتجاه الذي أراده .

2) الحركة الوطنية والتفسير الأحادي للتاريخ :

تعتبر الحركة الوطنية تيارا أو مسارا عاما ساهم في تعبئة عدة قوى سياسية واجتماعية لتحرير البلاد من الاستعمار نذكر منها الحزب القديم والحزب الجديد بشقيه اليوسفي والبورقيبي وبعض النقابات خاصة الاتحاد العام التونسي للشغل وحركة الفلاحة وعديد المؤسسات الثقافية والاجتماعية والشبابية (المعهد الصادقي - الزيتونة، المرأة...) التي جعلت الشعب التونسي ينخرط في هذا المسار. ومع هذه التعددية السياسية في صلب الحركة الوطنية وجدت تعددية في المواقف والأطروحات وفي وسائل العمل، فكان منها ما هو جذري وراдикаلي مثل الفلاحة واليوسفية وكان منها ما هو لين ومرن مثل الخط الذي مثله بورقيبة.

ولا يخفى ان الشق الذي انتصر وجنى ثمار الاستقلال وبنى الدولة الوطنية هو الشق البورقيبي الذي فرض فيما بعد نظرته لتاريخ الحركة الوطنية وللاستقلال الذي اعتبره نتيجة

نجاح للاستراتيجية البورقبيية التي تعتمد على الحوار وسياسة المراحل وقدم بذلك صورة "متحضرة" عن الاستعمار خاصة وأن بورقبيية الذي عرف بميله للغرب وتعلقه بفرنسا كان يدافع على قيمها الثابتة مميزا بينها وبين الاستعمار الذي لا يمثل حسب رأيه جوهر الثقافة الفرنسية.

ومع هذه المسحة اللينة التي أضفاها الرئيس الراحل الحبيب بورقبيية على الاستعمار أقصى في نفس الوقت العناصر العنيفة والراديكالية من التاريخ ومن الدولة ومنهم من زج به في السجن أو أعدم مثل الأزهر الشرايطي أو أغتيل شأن صالح بن يوسف.

لقد كتب تاريخ الحركة الوطنية في اتجاه أحادي الجانب لإضفاء الشرعية على الحكم البورقبيي ولتنقية صورة الحليف الفرنسي الذي كان بورقبيية أشد حرصا للدفاع عن "تقاوته" أكثر من الدفاع عن أطراف ساهمت معه في قيادة الحركة الوطنية.

وقد سائر بعض من كتب تاريخ الحركة الوطنية هذا التفسير الأحادي للتاريخ وأهملوا أحداثا عديدة وأناسا كثيرين وتغافلوا عن وثائق وحجج وجرائم، وركزوا على الحلقة الأخيرة من المسلسل ونمقت صورة الاستعمار ضمن الديكور العام بل كادوا أن يباركوا الاستعمار لأنه قد هيأ بصفة مباشرة أو غير مباشرة لصنع الزعيم.

تختلف أشكال وأنماط الاستعمار حسب طبيعة القوى المستعمرة ولذلك كانت الطريقة أو المدرسة البريطانية في هذا المجال مغايرة للطريقة الفرنسية أو الهولندية- ولكن قلما اختلفت طبيعة الاستعمار في إطار السياسة التوسعية لقوة واحدة حسب نوعية البلد المستهدف فلم يصل الاستعمار هذا المستوى من الحرص على تغيير وسائله وطرقه من مجتمع لآخر مراعاة لواقع أو لخصوصية ذاك المجتمع رفقا به ومحافظة على كيانه. فالاستعمار الفرنسي هو نفسه سواء في الجزائر أو في تونس أو في المغرب، وهو نفسه في أوله وآخره وفي ظاهره وفي باطنه، والجرائم كامنة ومتأصلة فيه وليس الاغتيال -مثل اغتيال حشاد- أو الاعتقال أو التنكيل والتشريد والتمشيط سوى جرائم متأصلة فيه، بل إن الاستعمار في كنهه جريمة لأنه ينطلق من الاستغلال ومن طمس حرية وسيادة وكرامة الإنسان، بل هو دوس لحقوق الإنسان.

ومن مفارقات الدهر أن لا تعتذر اليوم دول داست كرامة شعوب طيلة عقود من الزمن ولعل الحد الأدنى الذي نطالب به اليوم هو أن تعترف فرنسا بجرائمها في تونس وخاصة اغتيال الشهيد فرحات حشاد وأن تعتذر على ذلك.